الجهوية المتقدمة بالمغرب: رافعة للتنمية الترابية وتعزيز الديمقراطية المحلية

تُعدّ الجهوية المتقدمة من أهم الإصلاحات المؤسساتية التي اعتمدها المغرب بهدف تعزيز التنمية الترابية، وتقريب القرار من المواطنين، وترسيخ الديمقراطية المحلية. وقد كرّس دستور سنة 2011 هذا التوجه من خلال تعزيز مكانة الجهات والجماعات الترابية، والاعتراف بمبدأ التدبير الحر، بما يتيح لها المساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات التنموية وفقاً لخصوصيات كل مجال ترابي.

أولاً: الجهوية المتقدمة وسيلة لتحقيق العدالة المجالية

يتميز المغرب بتنوع مجالاته الترابية، لكنه لا يزال يعرف تفاوتات اقتصادية واجتماعية بين الجهات، وبين المدن والمناطق القروية. فبينما تستفيد بعض المناطق من بنية تحتية متطورة واستثمارات مهمة، تعاني مناطق أخرى من ضعف فرص الشغل، وصعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية، ومحدودية التجهيزات الأساسية.

ومن هذا المنطلق، تهدف الجهوية المتقدمة إلى تقليص هذه الفوارق من خلال تمكين الجهات من تحديد أولوياتها، واستثمار مؤهلاتها الطبيعية والبشرية، ووضع برامج تنموية تستجيب للحاجيات الحقيقية للسكان.

ثانياً: الجهة فاعل أساسي في التنمية الاقتصادية

لا ينبغي أن تظل الجهة مجرد وحدة إدارية، بل يجب أن تتحول إلى فاعل اقتصادي قادر على جذب الاستثمارات، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم التعاونيات، وتحفيز المبادرات المقاولاتية، وخلق فرص الشغل، خاصة لفائدة الشباب.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعزيز التنسيق بين مجالس الجهات والجماعات الترابية ومصالح الدولة والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني، مع تثمين الخصوصيات المحلية في مجالات الفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الرقمي والمنتجات المجالية.

ثالثاً: تحديات تعترض تنزيل الجهوية المتقدمة

رغم أهمية الإصلاحات التي عرفها المغرب في هذا المجال، فإن التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة ما زال يواجه مجموعة من التحديات، من بينها نقل الاختصاصات بصورة فعالة، وتوفير الموارد المالية الكافية، وتأهيل الكفاءات الإدارية والتقنية، وتحسين الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أن نجاح هذا الورش يتطلب الانتقال من إعداد المخططات والبرامج إلى تنفيذ مشاريع ملموسة، مع إخضاعها للتتبع والتقييم، وضمان الشفافية في تدبير المال العام.

فالجهوية المتقدمة لا يمكن أن تحقق أهدافها إذا بقيت محصورة في الهياكل الإدارية والاجتماعات والوعود، دون أن تنعكس نتائجها على الحياة اليومية للمواطنين.

رابعاً: أي دور للجهوية المتقدمة في تنمية إقليم وزان؟

يشكل إقليم وزان مثالاً على أهمية توجيه السياسات الجهوية نحو المناطق التي تحتاج إلى دعم تنموي أكبر. ويتطلب ذلك تعزيز البنيات التحتية والخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير القطاع الفلاحي، ودعم التعاونيات، وتثمين المنتجات المحلية، وتشجيع السياحة القروية، وخلق فرص اقتصادية جديدة للشباب.

كما ينبغي تحقيق توزيع أكثر توازناً للاستثمارات بين المراكز الحضرية الكبرى والمناطق القروية والمدن الصغرى، حتى لا تبقى فرص التنمية مركزة في مجالات محدودة دون غيرها.

إن تنمية إقليم وزان لا تتوقف على الإمكانات المتاحة فحسب، بل ترتبط أيضاً بمدى قدرة المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين على تحويل هذه الإمكانات إلى مشاريع منتجة ومستدامة.

خاتمة

تمثل الجهوية المتقدمة فرصة استراتيجية لبناء مغرب أكثر توازناً وتضامناً، يقوم على المشاركة المواطنة والعدالة المجالية والتنمية المستدامة. غير أن نجاحها لا يقاس بعدد المؤسسات أو البرامج المعلنة، بل بمدى قدرتها على تحسين ظروف عيش المواطنين، وتوفير فرص الشغل، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

إن الرهان الحقيقي اليوم هو الانتقال من جهوية النصوص والمؤسسات إلى جهوية الإنجازات والنتائج، حتى تصبح كل جهة فاعلاً حقيقياً في تنميتها، ويستفيد كل مواطن من ثمار التنمية، أينما كان موقعه داخل التراب الوطني.

فالجهوية المتقدمة ليست مجرد نقل للاختصاصات من المركز إلى الجهات، بل هي مسؤولية مشتركة من أجل تحقيق تنمية عادلة وملموسة يشعر المواطن بأثرها في حياته اليومية.